

Distr.: General  
13 March 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام  
الدورة السادسة  
تشكيلة ليبريا

### استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا

#### التقرير المرحلي الأول

#### أولا - نظرة عامة

١ - يغطي هذا التقرير الأشهر التسعة الأولى من مشاركة ليبريا مع لجنة بناء السلام، في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد حدد بيان الالتزامات المتبادلة بين ليبريا واللجنة (PBC/4/LBR/2) ثلاثة أولويات في مجال بناء السلام هي: تعزيز سيادة القانون، ودعم إصلاح قطاع الأمن، وتشجيع المصالحة الوطنية. ويبين هذا التقرير بإيجاز التقدم المحرز والتحديات القائمة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الإرادة السياسية للإصلاح القضائي، وتطورا كبيرا في الإطار القانوني لقطاع الأمن وتقدما نحو اتباع نهج أكثر تنسيقا لتحقيق المصالحة الوطنية. ومع ذلك، بينما تحري تنمية القدرات المهنية لنظامي العدالة والأمن، سيلزم إيلاء مزيد من العناية لضمان أن تستند هذه الجهود على مجتمع سياسي حيوي من أجل كفالة مشروعية هاتين المؤسستين على نحو أفضل. وسيكون من العناصر الحاسمة في بناء مجتمع من هذا القبيل سد الفجوة التاريخية في المجتمع الليبري التي تقف وراء معظم الأسباب الجذرية للنزاع.



٢ - ونظام العدل بصدد إحراز تقدم جدير بالثناء. وثمة مشروع قانون لهيئة المحلفين معروض على نظر السلطة التشريعية، من المتوقع أن يقلل إلى حد كبير من متأخرات القضايا المعروضة على المحاكم، وأن يحد بالتالي من ارتفاع معدلات الاحتجاز قبل المحاكمة. وتقوم المؤسسات الوطنية - المعهد القضائي وكلية الحقوق - تدريجياً ببناء إطار للمهنيين في مجال القانون من المقرر نشره على صعيد البلد. كما يجري وضع خطط لضمان تعيين المدعين العامين ومحامي المساعدة القضائية بما يتواءم مع عدد القضايا المعروضة على المحاكم. وفي نفس الوقت، يجري بصورة منهجية ربط الصلات بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون.

٣ - وتمضي قدماً لجنّنا إصلاح القانون وإصلاح الأراضي في تنفيذ ولايتيهما. ويجري تجريب نظام سبل بديلة لحل المنازعات، من المرجح أن يحول عشرات آلاف المنازعات المتعلقة بالأراضي من المحاكم الرسمية. وسُن القانون المنشئ للجنة إصلاح القانون. ووضعت اللجنة خطة استراتيجية خمسية تتضمن مقترحات لمعالجة مسألة المشاركة المحدودة للجمهور في إصلاح القانون، وذلك من بين نقاط ضعف أخرى.

٤ - ومع ذلك، ما زالت سمعة المهن القانونية سيئة في أوساط الجمهور. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى عدم فعالية أو انعدام آليات الرقابة على الجهات الفاعلة في مجال العدل ومساءلتها، مما يؤدي إلى تفشي الفساد. وبالمثل، من الضروري التنسيق بين النظام العرفي والنظام القانوني بطريقة أكثر حزماً.

٥ - ويجري تدريجياً إنشاء وجود أمني فعال وخاضع للمساءلة في جميع أرجاء البلد، وسُن قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات الذي طال انتظاره. وتشكل الرقابة المدنية حجر الزاوية لهذا القانون وللخطط الاستراتيجية للمؤسسات الأمنية الليبرية، غير أن هذه الرقابة لم تترجم بعد على نحو تام إلى آليات كافية لأداء هذه المهمة. وفي نفس الوقت، تفتقر الجهات الفاعلة في مجال الأمن إلى المعدات الأساسية اللازمة للقيام بعملها، ويلزم المزيد من التدريب المتقدم.

٦ - وشرع في العمل بشكل جزئي المركز الإقليمي الأول للعدل والأمن، وهو مشروع رئيسي لبناء السلام سيفيد في تمكين الحكومة من تحقيق العدل وتوطيد الاستقرار في جميع أرجاء البلد. ويجري وضع خطط لبدء المركزين المقبلين، مع أن تنفيذ عنصر البرامجيات من المشروع لا يواكب أنشطة البناء والنشر. وبالنظر إلى النظم السياسية والاجتماعية والقانونية المزروجة على مدى التاريخ التي استقطبت وهشت قطاعات كبيرة من المجتمع الليبري، ينبغي توخي العناية في تنفيذ أعمال إشاعة العدل وإنشاء الجهات الفاعلة في مجال الأمن في المناطق النائية من البلد من أجل ضمان إعمال قدرات المراكز.

٧ - وزادت الحكومة الليبرية ميزانيات مؤسسات العدل والأمن. وتُجري الأمم المتحدة والبنك الدولي استعراضاً لنفقات هذين القطاعين، من المتوقع أن يوفر معلومات قيمة عن كيفية كفاءة قدرة الحكومة على الإنفاق على جهودها في المؤسسات المعنية.

٨ - وثمة تفاوت بين التقدم المحرز في مجالي سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والتقدم المحرز في جهود المصالحة الوطنية. ومع أن الرئيسة قدمت تقاريرها الفصلية عن متابعة تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، فإنه لم تنفذ سوى أنشطة ملموسة جد محدودة. وبالتشاور مع الجهات المعنية الوطنية والدولية، التمسست لجنة بناء السلام موافقة رئيسة الجمهورية وحصلت عليها من أجل إعداد استراتيجية وطنية للمصالحة. ومن المتوقع أن تضع هذه الاستراتيجية نهجاً متسقاً لأنشطة المصالحة لم يكن موجوداً من قبل. غير أنها ستشكل تحدياً صعباً يتطلب حيزاً سياسياً كي تستمر في التطور. وسيلزم إدراج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو سليم في هذه الاستراتيجية، ولا سيما الاعتبارات الجنسانية.

٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، تستفيد ليبيا من نظام أمني دون إقليمي آخذ في النمو تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووقعت حكومة ليبيا مذكرة تفاهم بشأن مبادرة ساحل غرب أفريقيا الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وشرعت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في العمل في تموز/يوليه. وانضمت تشكيلة ليبيا التابعة للجنة بناء السلام إلى الجهود التي تقوم بها تشكيلات أخرى في غرب أفريقيا، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وذلك لتحديد سبل دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

١٠ - وتدعم لجنة بناء السلام من جانبها الجهود الرامية إلى ترجمة بيان الالتزامات المتبادلة إلى برنامج ليبري لبناء السلام يتضمن مجموعة من المشاريع الرامية إلى دعم الحكومة في الوفاء بالتزاماتها. وكان إعداد البرنامج نموذجياً من حيث تعزيز التنسيق والاتساق، إذ اتسم بالشمولية والمشاركة وربط الصلات بين الميدان ولجنة بناء السلام. وإلى جانب هياكل التنسيق التي تقودها الحكومة والأمم المتحدة على نحو مشترك، أنشأت الجهات المانحة فريق التنسيق بين الجهات المانحة في مجالي العدل والأمن لسد الثغرة القائمة في مجال تبادل المعلومات. واضطلعت لجنة بناء السلام بدور نشط في وضع الصيغة النهائية للبرنامج، وتبادل التعليقات الخطية والمشاركة في الاجتماعات الرئيسية المعقودة في منروfia عن طريق التداول بالفيديو.

١١ - وتعتمد اللجنة، بصفتها الاستشارية، على خبرة كبيرة لصياغة توصيات مستقلة عن تحديات بناء السلام في ليبيريا. وتُطلع محاورها في ليبيريا وكذلك أعضاء مجلس الأمن على ما تقوم به من تحليل.

١٢ - أما من حيث حشد الموارد وزيادة الوعي، فإن اللجنة تحتل مكانة راسخة. فبالشاور مع اللجنة، خصص مكتب دعم بناء السلام تبرعا ماليا أوليا قدره ٢٠,٤ مليون دولار من صندوق بناء السلام. وكجزء من جهود اللجنة في مجال حشد الموارد، ستسلط اللجنة الضوء على نجاح المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام لإقناع الجهات المانحة بالاستثمار في مشاريع بناء السلام غير الممولة. ولتيسير التوصل إلى نهج محدد الأهداف تتبعه اللجنة، يجري حاليا وضع استراتيجية لحشد الموارد وخطة عمل في صيغتهما النهائيتين. كما يجري إطلاع شبكة متنامية من الجهات الفاعلة غير الحكومية المهتمة بليبيريا و/أو ببناء السلام على أنشطة اللجنة في ليبيريا.

١٣ - وما زالت الالتزامات المتفق عليها في بيان الالتزامات المتبادلة صالحة.

١٤ - ويرد في ما يلي ملخص للتغييرات المقترح إدخالها على التزامات الحكومة في إطار كل أولوية من أولويات بناء السلام:

(أ) تعزيز سيادة القانون:

١' تقسيم الالتزام الثاني إلى التزامين، بالنظر إلى أغراضهما المستقلة نسبيا. وفيما يلي نص الالتزام حاليا: "زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لقطاع العدالة واتخاذ خطوات فورية للحد من المستويات غير المقبولة لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة".

المقترح حان:

- زيادة مخصصات الميزانية لقطاع العدل.

- اتخاذ خطوات فورية للحد من حالات الاحتجاز قبل المحاكمة.

٢' تعديل الالتزام الرابع للتعبير بشكل أكثر وضوحا على ضرورة الحوار بين الدولة والمجتمع. وفيما يلي نص الالتزام حاليا: "المشاركة في توعية الجمهور، وإعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم في النظام القانوني وبطريقة عمله".

المقترح: إيجاد حيز للحوار العام عن مسائل سيادة القانون.

(ب) إصلاح قطاع الأمن:

١' تعديل الالتزام الأول كي يعكس اعتماد قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات. وفيما يلي نص الالتزام حالياً: "الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لاعتماد وتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات".

المقترح: الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات.

٢' تعديل الالتزام الثالث كي يعكس التقدم المحرز في مشروع المركز الإقليمي للعدل والأمن. وفيما يلي نص الالتزام حالياً: "دعم إنشاء خمسة محاور إقليمية وصيانتها على أن يبدأ العمل في المحور الأول بحلول نهاية عام ٢٠١١".

المقترح: دعم إنشاء المراكز الإقليمية الخمس وصيانتها باستمرار.

١٥ - ومن بين التزامات لجنة بناء السلام، يقترح تعديل التزامين فقط، على النحو التالي:

(أ) تعديل الالتزام الرابع من أجل حذف الإشارة إلى مبادرة نهر ماكونا، التي لم تظهر كجهة فاعلة رئيسية. وفيما يلي نص الالتزام حالياً: "العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة نهر ماكونا، للاستفادة من مساهمات تلك الأطراف في بناء سلام دائم في ليبيريا".

المقترح: العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاستفادة من مساهمات تلك الأطراف في بناء سلام دائم في ليبيريا.

(ب) تعديل الالتزام السابع من أجل التعبير بوضوح أكثر على ضرورة الاتساق فيما بين الجهات المانحة. وفيما يلي نص الالتزام حالياً: "المساهمة، على نحو منفرد أو جماعي، في دعم جهود بناء السلام التي تقوم بها ليبيريا من خلال ما يلي: التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري في أنشطتهما لبناء السلام؛ وتشجيع التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية؛ والتواصل مع الأطراف المؤثرة المعنية في المقر".

المقترح: المساهمة، على نحو منفرد أو جماعي، في دعم اتساق جهود بناء السلام في ليبيريا من خلال ما يلي: التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري في أنشطتهما لبناء السلام؛ وتشجيع التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على المستوى القطري، وكذلك في المقر أو في العواصم الوطنية.

١٦ - وقد لخصت هذه التغيرات، إلى جانب عدد من المعايير الجديدة، في بيان الالتزامات المتبادلة: سجل التقدم المحرز، المتاح على الصفحة الشبكية للجنة بناء السلام<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - مقدمة

١٧ - على النحو المتفق عليه في بيان الالتزامات المتبادلة الموقع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ من لجنة بناء السلام وحكومة ليبيريا، تقرر إنجاز استعراض في غضون تسعة أشهر. ويلخص هذا التقرير التقدم المحرز منذ اعتماد البيان في ما يتعلق بأولويات بناء السلام الثلاثة: سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية.

١٨ - واستناداً إلى التقرير المرحلي المقدم من الحكومة، وتقارير لجنة بناء السلام عن بعثاتها والدراسات ذات الصلة بالموضوع، تحلل هذه الورقة الإنجازات التي تحققت في المجالات ذات الأولوية الثلاثة فيما يتعلق بالجهود العامة في مجال توطيد السلام وفي الاستعداد للمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ثم يجري استعراض أنشطة التنسيق والبرمجة وإسداء المشورة والتوعية وحشد الموارد التي تقوم بها اللجنة. وفي نهاية كل فرع، تقدم توصيات من أجل تنقيح الالتزامات والأهداف المراد تحقيقها للسنة المقبلة قيد الاستعراض.

## ثالثاً - التزامات حكومة ليبيريا

### ألف - تعزيز سيادة القانون

١٩ - تطور في ليبيريا نهج مُحكم لتعزيز سيادة القانون<sup>(٢)</sup>، يتضمن تدابير ترمي إلى الإسراع في معالجة القضايا، والنهوض بالتدريب القانوني، ومواءمة النظامين التقليدي والقانوني، وزيادة سبل اللجوء إلى القضاء ومعالجة أسباب النزاع. كما ربطت الجهود المبذولة في هذا القطاع بتلك المبذولة في قطاع الأمن، ولا سيما من خلال مراكز العدل والأمن الإقليمية. وبدعم من الرئيسة ودعم تقني ومالي من المجتمع الدولي، تنفذ هذه الإصلاحات باطراد عناصر فاعلة رئيسية في مجال سيادة القانون من الحكومة والمجتمع المدني. غير أنه نظراً لحجم هذه المهام، يمر تنفيذ هذا النهج بمراحل مختلفة ولم تعالج بعد بالكامل بعض العيوب الجوهرية. ومن بين أهم هذه العيوب:

(١) <http://www.un.org/en/peacebuilding/>

(٢) يتوافق النهج المتبع في ليبيريا مع نتائج البنك الدولي في ما يتعلق بتحويل مؤسسات العدل. انظر: World Bank, *World Development Report: Conflict, Security and Development* (Washington D.C. 2011).

- (أ) وجود نظام قانوني عتيق يؤدي إلى تراكم القضايا في قوائم القضايا المعروضة على المحاكم الذي يؤدي بدوره إلى اكتظاظ السجون بالمتحجزين على ذمة المحاكمة؛
- (ب) محدودية عدد موظفي القضاء المؤهلين؛
- (ج) محدودية سبل لجوء الناس إلى المحاكم؛
- (د) وجود روابط ما زالت في بدايتها فيما بين الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون؛
- (هـ) ضعف آليات المساءلة والرقابة، مما يفسح المجال للفساد؛
- (و) اختلاف وجهات النظر بشأن الحالة التي ينبغي أن يكون عليها نظام العدل الليبري.

٢٠ - وقد بدأ إصلاح قضائي موضوعي، وإن طال انتظاره. وأُعد جزء أساسي من هذا التشريع وقدم إلى السلطة التشريعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حال اعتماده، من المتوقع أن تنخفض متأخرات القضايا الحالية في سياق بت المحكمة الابتدائية في مزيد من القضايا وعرض عدد أقل من هذه القضايا على هيئة للمحلفين. وساعدت طائفة من المسؤولين الحكوميين والعناصر الفاعلة من ذوي المهن القانونية في ليبريا في صياغة مشروع القانون، الذي يعتمد على مشروع المحاكم المتنقلة الذي تقوم بتجريبه وزارة العدل والسلطة القضائية. ويعجّل هذا المشروع التجريبي تجهيز القضايا في المراحل التمهيدية، وبالتالي تخفيض عدد المحتجزين على ذمة المحاكمة. ويقترح في برنامج بناء السلام الليبري عقد مؤتمر لمواصلة النظر في احتياجات الإصلاح القضائي. وبالاقتراح مع تلك الجهود، تجرب وزارة العدل مشروعاً مبتكراً لنظام مراقبة يمكنه المساعدة إلى حد كبير في تقليل عدد حالات السجن. ويوجد في صميم هذا العمل فرقة العمل المعنية بالاحتجاز قبل المحاكمة ولجانها الفرعية والتي، كما يتضح من الأمثلة أعلاه، تبذل عناية في إيجاد الحلول العملية.

٢١ - ويتطلب نجاح تنفيذ مشروع القانون تحسين مؤهلات موظفي العدل. وفي السنوات القليلة الماضية، عزز المعهد القضائي وكلية الحقوق القدرة على إعداد موظفي العدل. وتخرج الفوج الأول المؤلف من ٦١ قاضياً من قضاة الإجراءات التمهيدية في السنة الماضية وهو قيد النشر على صعيد ليبريا. غير أنه يلزم تدريب واسع النطاق، ولا سيما لقضاة الإجراءات التمهيدية، وسيستغرق تدريب العدد اللازم من موظفي العدل لجميع القضايا الـ ١٥ سنتان.

٢٢ - ويكمل تلك الجهود ما تقوم به لجنة الأراضي من أعمال. فنظامها التجريبي للسبل البديلة لحل المنازعات الخاص بالمنازعات المتعلقة بالأراضي من المحتمل أن يجنب النظام القضائي الرسمي عشرات الآلاف من القضايا، وبالتالي سيحول دون تعطيل عمله من جراء المنازعات المتعلقة بالأراضي. وبما أن المنازعات المتعلقة بالأراضي تشكل مصدرا رئيسيا للنزاع<sup>(٣)</sup>، فإن تسويتها يمكن أن تساعد أيضا إلى حد كبير في نزع فتيل النزاعات. ونظام السبل البديلة لحل المنازعات نهج منسق يستند إلى النظامين التقليدي والتشريعي على السواء. وقد وضع هذا النهج بشكل جدير بالثناء من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق مع المجتمعات المحلية، بما يشمل الزعماء التقليديين. وأحرزت لجنة الأراضي كذلك تقدما كبيرا من حيث تحديد المدونة القانونية المتعلقة بالأراضي العامة. ومن المتوقع تقديم مشروع قانون للأراضي العامة إلى السلطة التشريعية في الجزء الأول من عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أيضا أن يحول مشروع القانون هذا دون معالجة طائفة كبيرة جدا من القضايا عن طريق المحاكم. وإلى جانب هذه الجهود، تمضي الحكومة قدما بخطة للتعويض. وقد نبهت لجنة بناء السلام الحكومة إلى الجوانب السلبية للخطة وأشارت عليها بالمضي قدما بحذر بهدف تفادي إيجاد توقعات لا يمكن الوفاء بها.

٢٣ - وتؤدي تقوية الروابط بين الشرطة والمدعين العامين إلى تحسين إعداد القضايا لأغراض المحاكمة. وتؤدي دورا محوريا في هذا التحسين اللجنة الفرعية المعنية بالتنسيق بين الشرطة والادعاء العام التي تجد الحلول لنقاط الضعف في النظام. كما يجري اتخاذ خطوات لتعيين موظفي اتصال للمحاكم على صعيد البلد للمساعدة في التنسيق بين المدعين العامين والمحاكم. وإلى جانب دعم ونشر خدمات العدل والخدمات الأمنية في جميع أرجاء البلد، صممت المراكز من أجل تعزيز الروابط بين الشرطة ومسؤولي القضاء. وكما نوقش في الفرع المتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ما زالت المراكز في مرحلة مبكرة من إنشائها ومن السابق لأوانه تقييم أثرها.

(٣) حددت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في تقريرها النهائي أن المنازعات التاريخية حول حيازة الأراضي وتوزيعها وإمكانية الحصول عليها تشكل سببا جذريا للنزاع. وخلصت المشاورات على الصعيد الوطني التي جرت في عام ٢٠١٠ إلى أن المنازعات المتعلقة بالأراضي والملكية تشكل مصدرا من خمسة مصادر شائعة للنزاع. انظر: Joint Programme Unit for United Nations/Interpeace Initiatives, *Peace in Liberia: Challenges to Consolidation of Peace in the Eyes of the Communities* (September 2010).



٢٤ - وسيتمثل التحدي الحاسم المقبل في نشر المدعين العامين ومحامي المساعدة القضائية من أجل مواكبة عدد القضايا التي تصل إلى مرحلة المحاكمة. وستجري بلورة استراتيجية للنشر بحلول نهاية عام ٢٠١١، تقدم تقديرات أكثر دقة لكيفية التنفيذ. وفي برنامج بناء السلام الليبري، خصص التمويل للإتفاق على هذا النشر، وستستوعب الحكومة تكاليفه في عام ٢٠١٣. ومن مخصصات ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، زادت الحكومة الميزانية المخصصة لقطاع العدل للفترة ٢٠١١/٢٠١٢: إذ زادت ميزانية وزارة العدل بنسبة ٨ في المائة (باستثناء الاعتمادات المخصصة للشرطة الوطنية لليبريا، ومكتب الهجرة والتجنيس، والمكتب الوطني للتحقيقات، المشمول في الفرع التالي) وميزانية السلطة القضائية بنسبة ٤ في المائة<sup>(٤)</sup>. وتجري الأمم المتحدة والبنك الدولي استعراضا للنفقات العامة في قطاعي العدل والأمن من شأنه تقديم تحليل قيم عن كيفية ضمان استدامة المشاريع المتعلقة بالعدل والأمن في برنامج بناء السلام الليبري.

٢٥ - وإلى جانب الإرادة السياسية الملموسة للحكومة يوجد الدعم المقدم من ذوي المهن القانونية الليبرية، كما يتضح من مشاركتهم في جهود الإصلاح. وتشكل لجنة إصلاح القانون عنصرا من العناصر الفاعلة الرئيسية. واعتماد القانون المنشئ للجنة، بعد سنتين من تأسيسها بموجب أمر تنفيذي، إلى جانب رصد قرابة ١ مليون دولار، يكشفان عن اعتراف متزايد من جانب الحكومة بالدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به اللجنة في استعراض المشهد القانوني في ليبيريا. ويبين مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لعام ٢٠٠١<sup>(٥)</sup> بصورة ملفتة للنظر أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة إصلاح القانون. ففيما يتعلق بعامل "انفتاح الحكومة" من بين عوامل المؤشر، حصلت ليبيريا على ١٤,٠ من أصل ١٠,٠، وبذلك حصلت على أدنى مرتبة عالميا وإقليميا وفيما بين البلدان في نفس مجموعة الدخل. وتعكس رتبة ليبيريا عدم نشر القوانين، ومحدودية الفرص المتاحة للجمهور للمشاركة في الإصلاح القانوني، وتقييد الاطلاع على مشاريع القوانين وغموض القوانين. وبناء على تنشيط الإبلاغ القانوني، بدأت لجنة إصلاح القانون مؤخرا خططها الاستراتيجية للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. وتتضمن هذه الخطة مقترحات من شأنها إيجاد حل لهذه المسائل الحكومية القائمة.

(٤) تمتد السنة المالية في ليبيريا من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه.

(٥) اطلع عليه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على العنوان: [http://worldjusticeproject.org/sites/default/files/wjproli2011\\_0.pdf](http://worldjusticeproject.org/sites/default/files/wjproli2011_0.pdf)

٢٦ - وتتسم الخطة أيضا بالقوة من حيث الاعتراف بالجمهور كجهة معنية رئيسية في الإصلاح القانوني، وهو ما أكد في بيان الالتزامات المتبادلة<sup>(٦)</sup>. وفي مجال التوعية، ستكمل الجهود التي تبذلها لجنة إصلاح القانون مختلف المشاريع الجارية، التي يعد مشروع تعزيز سيادة القانون من بينها مشروعا نموذجيا في الشراكة القائمة بين وزارة العدل، والرعاة التقليديين، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والمجتمعات المحلية، والمجتمع الدولي. وقد تحول هذا المشروع، الذي نفذ أول الأمر بأموال مقدمة من صندوق بناء السلام في عام ٢٠٠٨، إلى مكون أساسي لبرنامج بناء السلام الليبري وهو بصدد وضع معايير لأعمال التوعية في المجتمعات المحلية، فضلا عن ربط المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة في مجال المساعدة شبه القانونية بالواقع السائد في المجتمعات الريفية.

٢٧ - ومع ذلك، في حين أن الجهود الحالية والمقررة لتثقيف الجمهور فيما يتعلق بحقوقهم ومسؤولياتهم سيمكن المواطنين من المساهمة بشكل بناء وإجراء تقييم أفضل لسير عمل نظام العدل، فإن مشروعية نظام العدل ستقوض باستمرار في حال عدم التصدي بحزم للشواغل المستمرة إزاء الفساد. فقد احتلت ليبريا مرتبة متدنية أيضا في ما يتعلق بمعامل "غياب الفساد" في إطار مؤشر برنامج العدالة العالمية إذ حصلت على نتيجة ٠,٢٧ من أصل ١,٠، وبذلك احتلت المرتبة الثانية والستين من أصل ٦٦ دولة على الصعيد العالمي، والمرتبة السابعة من أصل ٩ دول في المنطقة، والمرتبة السادسة من أصل ٨ دول في مجموعة الدخل التي تنتمي إليها. ومن الأمور الحاسمة في مكافحة الفساد في نظام العدل التنفيذ الفعال لآليات الرقابة ووجود نظام لإدارة القضايا، وهما يحتلان مكانة بارزة في كل من بيان الالتزامات المتبادلة وبرنامج بناء السلام الليبري. وقد أنشئ نظام موحد لحفظ السجلات ولكنه لم ينفذ بعد. ومن المتوقع إجراء مشاورات لاستعراض ولاية ومعايير هيئة رقابية مدنية مستقلة يجري حاليا إعداد ولايتها.

٢٨ - وعلى الرغم من أهمية جميع الإصلاحات المذكورة أعلاه، على النحو المبين بوضوح في دراسة أجراها معهد الولايات المتحدة للسلام، حتى لو كان نظام القضاء الرسمي يعمل بشكل خال من الفساد، وفقا لمبادئه الواضحة، ويصدر المزيد من القرارات في حينها، وكان متاحا بقدر أكبر لعامة الليبريين، فإنه ما زال يفتقر إلى القدرة على تحقيق العدالة التي ترضي

(٦) على النحو المبين في بيان الالتزامات المتبادلة، "نُعد استنارة الجمهور ومشاركته من الأمور المركزية لتحسين سيادة القانون". (PBC/4/LBR/2، الفقرة ١٤).

معظم الليبريين في المناطق الريفية<sup>(٧)</sup>. ويتعلق هذا بفرق جوهري بين الليبريين من حيث معنى العدل ويقع في صميم النظم السياسية والاجتماعية والقانونية المزدوجة في ليبريا التي تشكل أحد الأسباب الجذرية للتراجع. فمعظم الليبريين الذين يعيشون في المناطق الريفية ينظرون إلى العدل من منظور المصالح الجماعية والعلاقات الاجتماعية، وهو ما يتمشى والممارسات العرفية، وليس من زاوية للحقوق الفردية كما هو مدون في النظام التشريعي الليبري. وقد عقد مؤتمر في عام ٢٠١٠ عن هذا الموضوع وقدمت مجموعة من التوصيات التي لم تلق سوى متابعة محدودة.

### توصيات ذات أولوية للعام المقبل

٢٩ - يؤكد تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ أهمية العدل بوصفه مسؤولية رئيسية من مسؤوليات الدولة التي يلزم الاضطلاع بها لكسر دائرة العنف. ويؤكد التقرير كذلك ضرورة تمتع مؤسسات الدولة بالشرعية، فيرى أن أهم أشكال الشرعية هي الشرعية السياسية - "استخدام عمليات سياسية ذات مصداقية لاتخاذ قرارات تعكس القيم والأفضليات المشتركة" - وشرعية الأداء - "التي تُكتسب عن طريق قيام الدولة بواجباتها المتفق عليها"<sup>(٨)</sup>. وواصلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مناقشة أهمية العنصر السياسي للشرعية في مبادئها التوجيهية لعام ٢٠١١ التي بينت فيها أنه من الضروري فهم بناء الدول في سياق العلاقات بين الدولة والمجتمع؛ وأن تطور علاقة الدولة مع المجتمع يقع في صميم بناء الدولة<sup>(٩)</sup>.

٣٠ - أما من حيث الأداء، فنظام العدل الليبري بصدد إحراز تقدم جدير بالثناء ومعالجة سببين من الأسباب الجذرية للتراجع وهما: ضعف نظام العدل على مدى التاريخ والمنازعات المتعلقة بالأراضي. ومن حيث الكفاءة، ينبغي تقييم نظام العدل في ليبريا بوصفه نظاما مشروعا في غضون بضع سنوات إذا استمرت الجهود المبذولة حاليا وإذا جرى التصدي بحزم للفساد. ومن الضروري للسلطة القضائية، بدعم قوي من نقابة المحامين في ليبريا، أن تتحرك

(٧) انظر: Deborah H. Isser, Stephen C. Lubkemann and Saah N'Tow, *Looking for Justice: Liberian Experiences with and Perceptions of Local Justice Options* (Washington D.C., United States Institute for Peace, 2009).

(٨) انظر: Deborah H. Isser, Stephen C. Lubkemann and Saah N'Tow, *Looking for Justice: Liberian Experiences with and Perceptions of Local Justice Options* (Washington D.C., United States Institute for Peace, 2009).

(٩) انظر: The World Bank, *World Development Report: Conflict, Security and Development* (Washington D.C., 2011).

بسرعة وبعمق ثابت لتنفيذ الخطط الحالية المتعلقة بالرقابة وإدارة القضايا. وتحقيقا لهذه الغاية، تقترح أهداف جديدة يمكن تحقيقها.

٣١ - غير أنه، كما لاحظ معهد الولايات المتحدة للسلام ويظهر أيضا من نتائج مشروع العدالة العالمية، ربما لن تتحقق الشرعية السياسية للنظام إذا لم توضع وسائل منهجية لتيسير حوار عام مستمر بشأن المسائل المتعلقة بالعدل، ولا سيما وضع تعريف موحد للعدل. وسيكون هذا أساسيا لتنسيق نظامي العدل المزوجين في ليبيريا. ومع أن الالتزام ٤ في إطار سيادة القانون يتعلق بالتوعية العامة، فإنه يقترح تعديل هذا الالتزام لذكر الحوار بين الدولة والمجتمع تحديدا.

٣٢ - وتوخيا للوضوح، سيكون من المستصوب كذلك تقسيم الالتزام الثاني المتعلق بمسائل الميزانية وتخفيض معدلات الاحتجاز على ذمة المحاكمة إلى التزامين مستقلين. وترد الاقتراحات المقدمة أعلاه في الجدول ١، إلى جانب مقترحات متعلقة ببعض الأهداف الجديدة الممكن تحقيقها، أما الأهداف الأخرى التي لم تتحقق فتظل على حالها.

#### الجدول ١

التنقيح المقترح للأهداف المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، المقرر تنفيذها بحلول

آب/أغسطس ٢٠١٢

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
١ - إعطاء الأولوية لإرادة السياسية لتيسير أعمال لجنة الأراضي ولجنة إصلاح القانون	لجنة الأراضي: • إجراء تقييم نظام السبل البديلة لتسوية المنازعات الذي جرب في عام ٢٠١١ • اعتماد مشروع قانون الأراضي العامة
	لجنة إصلاح القانون: • اعتماد استراتيجية إصلاح القانون الوطني • تحقيق النتائج/النواتج المدرجة في استراتيجية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ من جانب لجنة إصلاح القانون • عقد مؤتمر وطني عن الإصلاح القضائي
٢ - زيادة مخصصات الميزانية لقطاع العدل	• توافق الزيادات في الميزانية مع التوصيات الواردة في استعراض الأمم المتحدة والبنك الدولي لنفقات قطاعي العدل والأمن • الإعلان عن نتائج الاستعراض

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
٣ - اتخاذ خطوات فورية للحد من حالات الاحتجاز قبل المحاكمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• انخفاض في إحصاءات الاحتجاز قبل المحاكمة</li> <li>• اعتماد مشروع قانون هيئة المحلفين</li> <li>• عدد موظفي العدل المدربين</li> <li>• عدد القضايا الخاضعة لنظام المراقبة</li> </ul>
٤ - تعزيز إدارة الموارد البشرية لضمان أن يواكب نشر الموظفين القضائيين نشر الشرطة الوطنية لليبريا	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نشر قضاة الإجراءات التمهيدية المتخرجين الجدد</li> <li>• العدد المنشور من المحامين والمدعين العامين العاملين في الأفضية</li> <li>• أن يعكس انتداب القضاة عدد القضايا المدرجة في قوائم المحاكم</li> <li>• إنشاء خدمات قانونية تقدم في المركز</li> </ul>
٥ - إيجاد حيز للحوار العام عن مسائل سيادة القانون	<ul style="list-style-type: none"> <li>• متابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني المعني بالمواطنة بين النظامين القانونين التقليدي والتشريعي لعام ٢٠١٠</li> <li>• بدء حوار حول وجهات النظر التقليدية والتشريعية للعدل</li> <li>• (هذان الهدفان يكملان الأهداف المقترحة في إطار لجنة إصلاح القانون في إطار الالتزام الأول)</li> </ul>
٦ - إنشاء وتنفيذ نظام لإدارة القضايا وتتبعها	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع مشروع تجريبي لحفظ السجلات وإدارة القضايا في أفضية بونغ، ولوفا، ونيمبا</li> <li>• توسيع نطاق المشروع التجريبي لحفظ السجلات وإدارة القضايا ليشمل أفضية غراندي غيده، وسينو، وجراند كرو، وريفر جي، وميريلاند</li> </ul>
٧ - إنشاء آليات رقابة فعالة لنظام العدل توفر ضمانات لاستقلال القضاء والمساءلة العامة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء مكتب للخدمات العامة في المركز (المراكز)</li> <li>• إنشاء هيئة رقابة مدنية مستقلة خاصة بمسؤولي العدل بعد إجراء مشاورات مع الجمهور بشأن ولايتها</li> <li>• إنجاز استعراض رسوم المحاكم والأحكام والممارسات المتعلقة بالغرامات</li> <li>• إنجاز استعراض خطة الكفالات</li> <li>• عقد اجتماعات اللجنة القضائية التشريعية</li> <li>• إعداد سياسة عامة بشأن برنامج شبه قانوني ليبري من جانب فرقة العمل المعنية بغير المحامين</li> </ul>

## باء - إصلاح قطاع الأمن

٣٣ - يُحرز تقدم مطرد في إقامة وجود أمني فعال وخاضع للمساءلة في جميع أرجاء البلد. ففي الثماني سنوات الماضية، تطور الهيكل الأمني لليبريا من هيكل متعدد الوكالات استفحلت فيه الازدواجية إلى قطاع خاضع للترشيد له معايير واضحة المعالم لوظيفته ومسؤوليته. وتفحص السجلات الشخصية للجنود وأفراد الشرطة ويخضعون للتدريب. ويجري الآن، ولو في وقت متأخر، إصلاح مكتب الهجرة والتجنيس، بوتيرة جديدة بالثناء. غير أنه، بدون إيلاء المزيد من الاهتمام للرقابة المدنية، وزيادة التدريب، والتوعية المجتمعية الفعالة، والتمويل الكافي، وخفض معدلات الفساد، وتوفر أدوات عمل كافية، يمكن أن تتعثر الخطط الحالية.

٣٤ - ويوشك الإطار القانوني لقطاع الأمن على الاكتمال. واعتمدت السلطة التشريعية قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات الذي طال انتظاره والذي يقوم بترشيد قطاع الأمن في ليبريا. وفي إطار المتابعة، من الضروري حاليا صياغة مشروع قانون للشرطة والشروع في إصلاح وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات. ومن الوثائق الأخرى التي لم تصدر بعد استراتيجية الدفاع الوطني وقانون مراقبة الأسلحة النارية.

٣٥ - وأنشئت الرقابة المدنية على قطاع الأمن بوصفها ركيزة أساسية ضمن الإطار القانوني وأيضا في الخطط الاستراتيجية الرئيسية للبلد، بما في ذلك في استراتيجية الحد من الفقر لليبريا. غير أن هذه الخطط لم تترجم بعد بالكامل إلى آليات كافية للوفاء بالمهمة. ونتيجة لذلك، لم تُتبع بعد وسيلة تحقق فعالة لمنع الفرع التنفيذي من التلاعب بقوات الأمن لأغراض سياسية، كما حدث مرارا وتكرار في الماضي وكان سببا من الأسباب الجذرية للتراع<sup>(١٠)</sup>. وتلزم أربع جهات فاعلة أساسية لهذه المهمة هي: مجلس الأمن الوطني، والمجتمع المدني، ووزارة الدفاع، والسلطة التشريعية. وقد بين قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات أدوار ومسؤوليات مجلس الأمن الوطني وكذلك أدوار ومسؤوليات مستشار الأمن الوطني ومجالس أمن الأقضية والمقاطعات التابعة له. ويلزم الآن بذل جهود لتشغيل هذه الهياكل. ومن الضروري لوزارة الدفاع أن تضع استراتيجيتها في صيغتها النهائية وأن تواصل تنمية الكفاءات الإدارية الداخلية التي ما زالت في المستويات الأساسية. فهذه الكفاءات حيوية لتمكين الوزارة من إدارة الجيش. وتجري بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقييما للجنتي

(١٠) حددت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في تقريرها النهائي أن أحد الأسباب الجذرية للتراع الليبري هو وجود "نظام سياسي واجتماعي مترسخ قائم على الامتيازات والحسوبية وتسييس الجيش وانتشار الفساد، مما أدى إلى محدودية سبل الاستفادة من التعليم والعدل والفرص الاقتصادية والاجتماعية وأسباب الراحة".

الدفاع التابعتين لمجلسي السلطة التشريعية. ومن المتوقع أن يحدد هذا التقييم كيفية الشروع في دعم هاتين اللجنتين اللتين أُهملتا في جهود الإنعاش، وبالتالي تعانيان من ضعف شديد في قدرتهما من حيث الخبرة والأدوات. وعلى نحو فريد، يتسم المجتمع المدني بحسن التنظيم، ويساهم من خلال رصد هذا القطاع وإسداء المشورة الفنية. وينشأ تفاوت قدرات هذه الجهات الفاعلة الأساسية الأربع عن اتباع نهج غير منسق في تناول إصلاح قطاع الأمن بصورة أعم.

٣٦ - وتجري مواءمة المساعدة المقدمة إلى الشرطة الوطنية لليبريا، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل والجهات الفاعلة في مجال العدل مع إنشاء المراكز. ويحز تقدم فيما يتعلق بالمركز الأول، في غبارنغا، وتجري أعمال تشييد المباني في المركز الإداري. ووضعت خطط النشر والقيادة والتحكم للجهات الفاعلة في مجال الأمن، وكما هو مبين في الفرع السابق، يجري العمل على تزامن هذا مع الجهود الرامية إلى زيادة وجود مسؤولي العدل. وأصبح أول مركز جاهزا للعمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى درجة محدودة، مع نشر الشرطة جزئيا. ويتوقع أن يكون هذا المركز جاهزا للتشغيل التام بإنجاز جميع أعمال التشييد ونشر جميع الموظفين بحلول آذار/مارس ٢٠١٢. ويجري التخطيط للشروع في المركزين المقبلين ومن المقرر أن تكون جميع المراكز الخمس جاهزة للعمل بحلول عام ٢٠١٣.

٣٧ - غير أن تنفيذ العناصر المتعلقة بالبرامجيات - التدريب، وإدارة القضايا، واللوجستيات، والتوعية المجتمعية يواجه عراقيل. وهذا يبعث على القلق بصفة خاصة لأنه يتعلق بالتوعية المجتمعية. وكما هو موثق من جانب لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، تسببت الازدواجية التاريخية للنظم السياسية والاجتماعية والقانونية في استقطاب وتهميش شرائح كبيرة من المجتمع الليبري. ويثير الليبريون باستمرار مخاوف بشأن قدرات الجهات الفاعلة في مجال الأمن والعدل وأهليتها المهنية<sup>(١١)</sup>. وقد خلصت جامعة ييل ومنظمة تسخير الابتكارات لأغراض مكافحة الفقر، في معرض الإشارة إلى بحث أجري مؤخرا، إلى أن هناك خطرا

(١١) انظر مثلا: Deborah H. Isser, Stephen C. Lubkemann and Saah N'Tow, *Looking for Justice: Liberian Experiences with and Perceptions of Local Justice Options* (Washington D.C., United States Institute for Peace, 2009); the World Justice Project, Rule of Law Index, Washington, D.C., 2011 العنوان: [www.worldjusticeproject.org/sites/default/files/wjproli2011\\_0.pdf](http://www.worldjusticeproject.org/sites/default/files/wjproli2011_0.pdf)؛ و Joint Programme Unit for United Nations/Interpeace Initiatives, *Peace in Liberia: Challenges to Consolidation of Peace in the Eyes of the Communities*, (September 2010).

حقيقيا يتمثل في عدم فعالية المراكز أو تسببها في نتائج عكسية فيما يتعلق بتحسين التصورات المتصلة بالشرطة وكبح انتشار الجريمة<sup>(١٢)</sup>.

٣٨ - وتستند تصورات المواطنين إلى حد كبير بدقة إلى الافتقار إلى الأدوات الموجودة في متناول الجهات الفاعلة في مجال الأمن، وتحديدًا الشرطة الوطنية لليبيريا. ويتسبب عدم كفاية عدد المركبات ونقص معدات الاتصالات في إعاقة الجهات الفاعلة في مجال الأمن على نحو خطير عن أداء وظائفها. ويفتقر أفراد الشرطة وموظفو الهجرة حتى إلى اللوازم الأساسية مثل الأقلام. وقد رصدت مخصصات في برنامج بناء السلام الليبري لتحسين تزويد الجهات الفاعلة في مجال الأمن بالمعدات. كما تنشأ مخاوف بشأن عدد أفراد الشرطة الوطنية الذي يصل حاليًا إلى ٤ ٠٠٠ فرد. وربما من الضروري زيادة هذا العدد بشكل كبير، وهو ما يجري النظر فيه بشكل أكثر شمولًا في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية. غير أن استدامة هذه الجهود ستتوقف على قدرة الحكومة على استيعاب التكاليف المتكررة. وكما هو الشأن في ما يتعلق بميزانية قطاع العدل، زادت ميزانية قطاع الأمن للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالسنوات السابقة: إذ ارتفعت ميزانيتها الشرطة الوطنية لليبيريا ومكتب الهجرة والتجنيس بنسبة ٩ في المائة و ٨ في المائة على التوالي. وزادت ميزانية أكاديمية تدريب الشرطة بنسبة ١١ في المائة. ومن المتوقع أن يوفر استعراض النفقات الذي قامت به الأمم المتحدة والبنك الدولي معلومات قيمة عن الميزانيات الحالية، وكذلك عن كيفية أفضل لضمان قدرة الحكومة على الاستمرار في دفع أجور قواتها الأمنية وتزويدها بالمعدات.

٣٩ - ومما يستدعي النظر أموال المشاريع المحدودة للغاية التي أنفقت على بناء نظامي الشرطة والعدل. ومع أن التوجيه وغيره من أشكال بناء القدرات يعزز الأهلية المهنية لمقدمي الخدمات الأمنية، فإن نقص الأموال اللازمة للمعدات الأساسية وإصلاح المرافق يضع قيودًا شديدة على النظام ويحد بشكل خطير من قدرة الحكومة على الاضطلاع بالدور الأمني الذي تقوم به حاليًا بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٤٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، تستفيد ليبيريا من نظام أمني دون إقليمي متنام تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى توقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بمبادرة ساحل غرب أفريقيا بين الحكومة الليبيرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١١. واستُهلّت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في تموز/يوليه. وهذه

(١٢) انظر: Robert Blair, Christopher Blattman and Alexandra Hartman, *Patterns of Conflict and Cooperation in Liberia (Part 1): Results from a Longitudinal Study*, Yale University and Innovations for Poverty Action.



خطوات حاسمة في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية التي ما زالت تشكل التهديد الخارجي الرئيسي للاستقرار في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية. كما تسترشد ليبيريا بعدد قليل من الصكوك دون الإقليمية، ولا سيما اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة في وضع الصيغة النهائية للقانون المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية. واعتماد قانون مراقبة الأسلحة النارية سينشئ رسمياً لجنة ليبيريا المعنية بالأسلحة الصغيرة، التي تؤدي دوراً حيوياً في الإشراف على امتثال ليبيريا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأدت أيضاً مواءمة إجراءات المهجرة إلى تمكين غانا من إدراج موظفي هجرة ليبيريين في مدرستها الخاصة بالمهجرة.

### التوصيات ذات الأولوية للسنة المقبلة

٤١ - ذكر تقرير عام ٢٠١١ عن التنمية في العالم أن الأمن يعد، إلى جانب العدالة، أحد المسؤوليات الرئيسية التي يتعين على مؤسسات الدولة أن تفي بها من أجل الخروج من دوامات العنف. ومع أن ليبيريا خططت خطوات هائلة في إصلاح قطاع الأمن، فإنها لم تتوصل حتى الآن إلى تحويله بشكل كامل إلى مؤسسة شرعية. وينبغي مواصلة بذل جهود مخططة ومستمرة من أجل بناء الكفاءة المهنية لمقدمي الخدمات الأمنية، ويُقترح في سبيل ذلك أهداف جديدة ممكنة الإنجاز. وسيتوقف ذلك بشكل كبير على توفر التمويل لمقدمي الخدمات الأمنية. وستتيح نتائج استعراض الإنفاق الذي تجريه الأمم المتحدة والبنك الدولي إجراء تقييم ملموس للسبل التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك، بما في ذلك وضع جدول زمني واقعي يمكن فيه للحكومة أن تأخذ على عاتقها التكاليف المرتبطة بدفع أجور قوات الأمن وتجهيزها، فضلاً عن النفقات المرتبطة بنظام العدالة.

٤٢ - وعلى الجانب السياسي، توجد بعض الفرص الاستراتيجية لإشراك الجمهور في جهود الإصلاح الأمني، وتتمثل في استعراض الإنفاق العام، وتقييم لجان الدفاع، وإنشاء المراكز. وترد المقترحات المتعلقة بالأهداف الممكنة الإنجاز في مجال الحوار العام في إطار أربعة من الالتزامات: (أ) تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات، و (ب) الزيادات في الميزانية، و (ج) المراكز، و (د) الرقابة المدنية.

٤٣ - وفضلاً عن الحوار العام، يقترح أيضاً أن تقود الحكومة عملية استعراض الجهود المبذولة حالياً لضمان سد الثغرات المنهجية في آليات الرقابة المدنية. ويمكن للجنة بناء السلام تقديم المساعدة في هذا المجال باستخدام وزنها السياسي لدفع جميع الأعضاء المعنيين في المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة من أجل إجراء هذا الاستعراض. ويمكن أن يكون لهذا الأمر أهمية محورية لمنع إعادة تسييس مقدمي الخدمات الأمنية، وهو أمر يعتبر حاسماً في سياق ما يجري

في ليبيريا. ومثلما ذكر في استراتيجية الأمن الوطني، أصبحت قوات الأمن أداة تستخدم للقمع والإفلات من العقاب، فعززت الانهيار التام لأجهزة الدولة.

٤٤ - وفي ضوء هذه الإنجازات، يقترح تعديل الالتزامين الأول والثالث على نحو يعكس اعتماد قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات، والأعمال التي ستجري بشأن المركز الإقليمي الأول للعدالة والأمن. ويقترح أيضا تحديد أهداف جديدة ممكنة الإنجاز فيما يخص كل التزام، لتعكس التقدم المحرز نحو تحقيق الالتزامات الأخرى (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

### التنقيح المقترح للأهداف المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن المقرر تنفيذه بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
١ - الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اجتماع مجلس الأمن الوطني بصفة منتظمة</li> <li>• مزاولة مجالس أمن الأقضية أعمالها في بونغ وجراند كرو وجراند غيده ولوفيا وماريلاند ونيمبا وريفري غي وسينوي</li> <li>• تحقيق تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة على كل مستوى من مستويات وضع السياسات الأمنية</li> <li>• إعداد قانون الشرطة</li> <li>• المبادرة إلى إصلاح وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات</li> <li>• إشراك الجمهور في الحوار المتعلق بمضمون قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات</li> </ul>
٢ - زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية للمؤسسات التي تقوم بدور مركزي في المحافظة على الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك القوات المسلحة الليبرية، والشرطة الوطنية لليبيريا، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراء زيادات في اعتمادات الميزانية تمشيا مع توصيات استعراض الأمم المتحدة والبنك الدولي المتعلق بالإنفاق على قطاعي العدالة والأمن</li> <li>• الإعلان عن نتائج استعراض الإنفاق</li> </ul>
٣ - دعم إنشاء خمسة مراكز إقليمية والحفاظ عليها	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الانتهاء من تجهيز سندات ملكية الأراضي</li> <li>• اشتغال خدمات دعم الشرطة في المراكز مع توفير وسائل محمية تتيح للمواطنين تقديم شكاوى</li> </ul>

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
<p>٤ - المضي قدما على طريق إصلاح مكتب الهجرة والتجنيس وفقا لخطته الاستراتيجية مع مواصلة إحراز تقدم في عملية إصلاح الشرطة الوطنية لليبيريا</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحقيق نسبة ٧٠ في المائة في عدد موظفي الشرطة الوطنية لليبيريا ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل ومكتب الهجرة والتجنيس الموفدين إلى المراكز الإقليمية للعدالة والأمن، على أن تبلغ نسبة تمثيل النساء ٢٠ في المائة</li> <li>• تنفيذ خطط القيادة والتحكم الخاصة بالشرطة الوطنية لليبيريا ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل ومكتب الهجرة والتجنيس</li> <li>• إنشاء آليات من جانب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للتواصل المستمر مع المجتمعات المحلية بشأن إنشاء المراكز وتحديد مدى فعاليتها</li> <li>• إنشاء شبكات اتصال</li> <li>• تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي لدعم اللامركزية داخل قطاعي العدالة والأمن</li> <li>• زيادة فرص التدريب لفائدة مكتب الهجرة والتجنيس</li> </ul>
<p>٥ - مواصلة الجهود المبذولة من أجل إنشاء آليات فعالة للرقابة المدنية على مؤسسات الأمن الوطني، لا سيما تمكين مجلس الأمن الوطني ومجالس أمن الأقضية وهيئات الرقابة ذات الصلة في السلطة التشريعية</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإدارة عمليات حفظ السلام</li> <li>• تعيين جهة لتنسيق الأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام في بونغ وجراند غيده وجراند كرو ولوفا وماريلاند ونيمبا وريفري غي وسينوي</li> <li>• وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية لوزارة الدفاع</li> <li>• إجراء استعراض للاستراتيجية الشاملة لتشغيل آليات الرقابة المدنية، مع كفالة اتباع نهج متسق تجاه جميع الجهات الفاعلة الأربع التي تؤدي دورا مركزيا في مجال الرقابة المدنية</li> </ul>

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
٦ - مواصلة المشاركة في المبادرات الإقليمية التي تنتهجها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	• مواصلة الاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية في إدارة وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية
	• إصدار قانون مراقبة الأسلحة النارية
	• التشكيل الرسمي للجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة
	• تزويد وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية بملاك كامل من الموظفين

### جيم - تعزيز المصالحة الوطنية

٤٥ - ثمة تفاوت مثير للقلق بين التقدم المحرز في مجالي سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والتقدم المحرز على صعيد جهود المصالحة الوطنية. وهذا الأمر جدير باهتمام جدي، إذ يبدو أن الأمر يسير في اتجاه إعادة إبرام عقد اجتماعي فاسد يشبه العقد المتحيز الذي كان قائما قبل اندلاع الحرب الأهلية. وإذا كان الوضع كذلك، فستكون الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات العدالة والأمن الحكومية قائمة على عقد اجتماعي فاسد، الأمر الذي يمكن أن يثير شكوكا حول شرعية هذه المؤسسات.

٤٦ - ويبيّن الفرعان السابقان التوجه التقني للتدخلات المعنية بسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، والتي من المتوقع أن تنشئ نظامين مهنيين للأمن والعدالة. ورغم ذلك، مثلما ذكر في الفروع السابقة، فإن شرعية هذه المؤسسات معرضة للخطر بسبب الافتقار إلى مجتمع سياسي حيوي. وربما يكون هذا الأمر ناجما عن طابع الانقسام الذي يسم المجتمع الليبري، الذي أسفرت عنه المشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠١٠ في إطار منظمة التحالف الدولي لبناء السلام - إنترپيس (Interpeace). فقد لاحظت منظمة إنترپيس وجود تنافس بين الهويتين العرقية والدينية لليبريين، فروابط التكامل بينهما ضعيفة لا تتجاوز شعور الانتماء إلى مجتمع سياسي تحدده مؤسسات وقوانين الجمهورية<sup>(١٣)</sup>. وخلصت أيضا دراسة أجرتها جامعة ييل ومنظمة تسخير الابتكارات لأغراض مكافحة الفقر (Innovations for Poverty Action) إلى أن تماسك المجتمع يشهد ترديا وتزداد حدة

(١٣) انظر: Joint Programme Unit for United Nations/Interpeace Initiatives, *Peace in Liberia: Challenges to Consolidation of Peace in the Eyes of the Communities* (September, 2010).

الانقسامات في المجتمع<sup>(١٢)</sup>. وتعكس هذه التمزقات في كثير من جوانبها الانقسام التاريخي للشعب الليبري، كما توضحه بجلاء النظم المزدوجة التي نوقشت سابقا. ويتجلى هذا الانقسام أيضا في أسباب جذرية أخرى حددتها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وهي مركزية الحكومة والتمييز العرقي<sup>(١٤)</sup>. وتكمن خلف هذه الانشاقات مسائل ذات نطاق أوسع تتعلق بالهوية والتحيز والتمييز، وهي تخص وتعكس أسبابا جذرية إضافية تشمل التمييز بين الجنسين، وضعف شعور الانتماء التاريخي، وفقدان القيم التقليدية، وتفكك الأسرة.

٤٧ - وأصدرت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة سلسلة من التوصيات التصحيحية، فضلا عن قيامها بتحليل الأسباب الجذرية للتراث. وأوكلت رئاسة ليبريا، في تقاريرها الفصلية عن متابعة تقرير اللجنة، توصيات مختلفة إلى شتى الهيئات الحكومية. وباستثناء الإعلان عن خطة عمل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، التي تعطي الأولوية لتوصيات اللجنة فيما يخص متابعة أعمال الإعادة إلى الوطن ومبادرة كوخ للسلام، لم يرد ما يفيد بتحقيق مزيد من التقدم على صعيد ما ورد في تقرير اللجنة. ومع أن اللجنة واجهت منذ البداية تحديات

(١٤) يحدد التقرير النهائي الذي أصدرته لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ١٠ أسباب جذرية محددة للحرب الأهلية الليبرية، وهي:

- ١ - الفقر. وأسلوب الحكومة، والمركزية المفرطة، وهيمنة أقلية الليبريين الأمريكيين الاستبدادية على الشعوب الأصلية وحقوقها وثقافتها.
- ٢ - عدم وجود أي آلية دائمة أو مناسبة لتسوية المنازعات نظرا لأن السلطة القضائية كانت على مر التاريخ ضعيفة وغير حذيرة بالثقة.
- ٣ - ازدواجية النظم السياسية والاجتماعية والقانونية الليبرية التي تستقطب وتوسع التفاوت بين شعوب ليبريا - الهوة الفاصلة بين مستوطني ليبريا وسكانها الأصليين.
- ٤ - الأصل العرقي، والتكتلات التي تفرّق بين "شعوب" ليبريا.
- ٥ - النظام السياسي والاجتماعي المتحصن في مواقعه، القائم على الامتيازات والمحسوبية، وتسييس الجيش وتفشي الفساد الذي يحدّ من إمكانية الحصول على التعليم والوصول إلى العدالة والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والمنافع الأساسية.
- ٦ - التمييز المحف ضد المرأة وحرمانها من مكانها المناسب في المجتمع بوصفها شريكة مساوية للرجل.
- ٧ - الخلافات التاريخية بشأن حيازة الأراضي وتوزيعها وإمكانية الوصول إليها.
- ٨ - نقص وضوح وفهم تاريخ ليبريا، بما في ذلك تاريخ النزاعات فيها.
- ٩ - التفكك الذي سببته الهوية وأزمة الهوية في الشعور الوطني لدى الليبريين وإحساسهم بالانتماء إلى أمة واحدة.
- ١٠ - التفكك التدريجي للأسرة وفقدانها لمنظومة قيمها التقليدية.

كبرى أعاق عملها وأساءت إلى مصداقيتها<sup>(١٥)</sup>، فإن المركز الدولي للعدالة الانتقالية قد خلص في تقييمه للتقرير والعمليات المؤدية إلى إعداد التقرير النهائي إلى أن التقرير يخلق فرصاً لتحقيق المصالحة. وذكر الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية، في بيان صحفي أصدره، أن إطار العمل الذي وضعته لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، رغم كل ما يعترضه من عيوب وقصور وضعف، يوفر إطار العمل الأفضل في ليبيريا، وقيادة الليبريين أنفسهم من أجل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت فيما مضى ومنع تكرار وقوع انتهاكات أخرى في المستقبل.

٤٨ - ومع ذلك، فإن السير على طريق المصالحة لا يجري بالقدر المطلوب من الحزم، ويسود المجتمع الليبري إحباط ناجم عن عدم إحراز تقدم. وتبين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في دراسة استقصائية أكملتها في عام ٢٠١١، أن الليبريين قد أعربوا عن قلقهم إزاء اتباع نهج تنموي يتسم بقدر مفرط من التقنية مع التركيز على الهياكل الأساسية المادية والاعتماد إلى حد بعيد على النهج المؤسسي تجاه بناء السلام<sup>(١٦)</sup>. وخلصت دراسة استقصائية وطنية شاملة أجرتها جامعة بيركلي، في كاليفورنيا، في عام ٢٠١١، إلى أن ٤٥ في المائة من المشاركين في تلك الدراسة لا يثقون في أن الحكومة ستعمل على متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وهي توصيات ذكر معظمهم (٦٢ في المائة) أنهم يؤيدون تنفيذها.

٤٩ - وقد شغلت هذه المسألة لجنة بناء السلام. وحذر رئيس اللجنة في الإحاطة التي قدمها إلى أعضاء مجلس الأمن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من احتمال أن يكون المجتمع الدولي قد غفل عن فهم أهمية المصالحة:

”ينطوي الأمر على تحدٍ، لأن المجتمع الدولي قد اكتفى تقليدياً حتى الآن، في سائر أنحاء العالم التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، بصب الإسمنت على المشكلة. فهو يعيد بناء الهياكل الأساسية المادية - الطرق والجسور والمؤسسات - ثم يدرب الشرطة والأفراد العسكريين والإداريين وغيرهم، آملاً أن تأتي المصالحة الوطنية من تلقاء

(١٥) تشمل التحديات الرئيسية مشاكل في عملية تعيين أعضاء اللجنة؛ ومشاكل في الديناميات الداخلية بين أعضاء اللجنة وأيضاً مع الخبراء الدوليين؛ والعجز عن وضع خطة عمل، وخطط توظيف، وهيكل تنظيمي وميزانية؛ وعدم كفاية الميزانية؛ وتوترات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛ وسوء العلاقات العامة وعدم المبالاة بالإجراءات القانونية الواجبة. ونأى اثنان من أعضاء اللجنة بنفسهما علناً عن التقرير. ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: *International Center for Transitional Justice, Beyond the Truth and Reconciliation Commission: Transitional Justice Options in Liberia, May 2010*.

(١٦) انظر: OECD, *International Engagement in Fragile States: Can't we do better?* (OECD Publishing, Paris, 2011).

نفسها بشكل أو بآخر. إلا أنني أعتقد أن هذا الأمر أشبه بالقمار. ولا يمكن إنكار أن فقدان الذاكرة قد شكّل، على ما يبدو، حلا ناجحا في بعض أنحاء العالم، على مدى السنوات الـ ١٥٠ الماضية، حينما اقترن بتقدم اقتصادي سريع. ومع ذلك، فإن للذاكرة أيضا جذورا عميقة وطويلة“.

٥٠ - وأبرزت لجنة بناء السلام، في تعليقات على برنامج بناء السلام الليبري، عدم وجود رؤية بشأن جهود المصالحة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، طلبت اللجنة، بالتشاور مع الجهات المعنية الوطنية والدولية، موافقة الرئيسة على إعداد استراتيجية وطنية للمصالحة، وحصلت على هذه الموافقة. وقدمت سلسلة من التوصيات بشأن الاستراتيجية في تقرير البعثة للجنة بناء السلام المقدم في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويجري حاليا بذل جهود لوضع هذه الاستراتيجية التي من المتوقع أن توطد النهج المتناسك الذي يُفتقر إليه.

٥١ - غير أنه ينبغي ألا يستهان بتعقد المصالحة. ويجب أن يتواصل تطور الآفاق السياسية. وفي مؤشر سيادة القانون لعام ٢٠١١ الذي يشكل جزءا من مشروع العدالة العالمية، تبلغ درجة ليبريا في ما يتعلق بالحقوق الأساسية ٠,٦١ من أصل ١,٠، وتحتل بذلك المرتبة الحادية والأربعين من أصل ٦٦ دولة على الصعيد العالمي، والمرتبة الرابعة من أصل ٩ دول في المنطقة والمرتبة الثانية من أصل ٨ دول في مجموعة الدخل التي تنتمي إليها. ومن بين هذه الحقوق الأساسية هناك حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير. وفي مؤشر يتعلق بسلطات الحكومة المقيدة بضوابط لجهات غير حكومية، حصلت ليبريا على أعلى درجة ممكنة تقريبا. ويعكس ذلك على الأرجح وجود مجتمع مدني قوي في ليبريا تقيم الحكومة معه علاقة جديرة بالثناء. وتعد منظمات المجتمع المدني من الجهات المشاركة الفعالة في هيئات التنسيق التي تقودها الحكومة، من قبيل تلك التي ترتبط ببرنامج بناء السلام الليبري وأيضا بإعداد استراتيجية الحد من الفقر.

٥٢ - وعلى وجه الخصوص، تجرى مشاورات مع الجمهور بشأن استراتيجية الحد من الفقر، وحتى بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ومع ذلك، يجب أن تكون المشاورات مستمرة وأن تكمل بوسائل أخرى. وقد استنتجت جامعة كاليفورنيا في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها أنه بالرغم من أن ٧٣ في المائة من المشاركين في الدراسة سمعوا باللجنة، فإن ٤٦ في المائة فقط منهم زعموا أن لديهم بعض المعرفة بها، بينما قال ٤٥ في المائة منهم إنهم لا يعرفون شيئا عنها. ويشير إلى نفس النتائج تقييم أنجزته مؤخرا منظمة تسخير الابتكارات لأغراض مكافحة الفقر وجامعة بيل بشأن برنامج تمكين المجتمعات المحلية في ليبريا المعنون ”برنامج لبناء السلام وحقوق الإنسان والمشاركة المدنية“. وكان هذا

المشروع يهدف إلى مساعدة أفراد المجتمع على التفكير في الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للتراع وأدوار الأفراد في تسوية النزاعات ومنع نشوبها. ويفترض هذا التقييم، مع الاعتراف بصعوبة تغيير المواقف الراسخة والمشاركة من خلال المعلومات والتعليم فقط، بأن التوصل إلى تأثير حقيقي يحتاج إلى إحداث تغيير جوهري في الخواطر والمؤسسات<sup>(١٧)</sup>.

٥٣ - وينبغي أن يشكل فتح هذه الآفاق السياسية صلب استراتيجية المصالحة التي يجري وضعها، وكما ذكر أعلاه، سيلزم أيضا إدراج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل صحيح. ومن المرجح أن يشكل ذلك مهمة حساسة. ووفقا لما بينته المناقشات السابقة المتعلقة بالعدل، لا تتواءم القيم التقليدية الليبرية بالضرورة مع المعايير الدولية. وقد برز ذلك في مشاورات التحالف الدولي لبناء السلام، حيث تعرض الترويج لحقوق الطفل لانتقادات حادة من قبل الليبريين باعتباره يقوض الهياكل الأسرية الليبرية من خلال تشجيع الأطفال على الطعن في السلطة التقليدية للمجتمع والأبوين<sup>(١٣)</sup>. وتشكل القضايا الجنسانية موضوعا حساسا آخر يلزم الاستمرار في معالجته على وجه السرعة، على نحو ما كشف عنه بشكل صارخ انتشار العنف الجنسي خلال الحرب<sup>(١٨)</sup> وفي الواقع الراهن على حد سواء. وستتطلب معالجة هذه الأسباب الجذرية حوارات صريحة بشأن الهياكل المجتمعية، مع إيلاء اهتمام كبير للنظم الأبوية<sup>(١٩)</sup>. وستضطلع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولجنة إصلاح القانون بأدوار رئيسية في ضمان إجراء مناقشة بناءة بشأن القضايا التي ستتناول التوترات الخطيرة التي تعوق تماسك المجتمع. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي حذرا في طريقة تناوله مع مسألة الترويج للمعايير الدولية من أجل تجنب عرقلة إجراء حوار شامل بشأن تلك القضايا.

(١٧) انظر: Christopher Blattman, Alexandra Hartman and Robert Blair, *Can We Teach Peace and Conflict Resolution? Results from a randomized evaluation of the Community Empowerment Program (CEP) in Liberia: A Program to Build Peace, Human Rights and Civic Participation* (Innovations for Poverty Action, 2011).

(١٨) تقدر منظمة العفو الدولية أن ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من السكان عانى من أحد أشكال العنف الجنسي خلال الحرب. انظر: Amnesty International, "Liberia: Truth, Justice, Reparation for Liberia's victims", (2007), Amnesty International, AFR 34/001/2007. وقد خلصت أيضا دراسة أجريت في عام ٢٠٠٨ وبحث في وضع المقاتلين والعنف الجنسي إلى وجود معدلات عالية بشكل مذهل من حالات التعرض للعنف الجنسي بين الضحايا: ٤٢,٣ في المائة من الإناث و ٣٢,٦ في المائة من الذكور. انظر: Johnson, Kirsten and others, "Association of combatant status and sexual violence with health and mental health outcomes in postconflict Liberia", *Journal of the American Medical Association*, vol. 300, No. 6 (August 2008).

(١٩) انظر: Pamela Scully, Erin McCandless and Mohammed Abu-Nimer, "Gender-based violence in peacebuilding and development", *Journal of Peacebuilding and Development*, vol. 5, No. 3, (2010).



٥٤ - وتعد الأعمال التحضيرية لوضع برنامج وطني لخدمات الشباب موضع التجريب استكمالاً لتلك الجهود. وبدأت مشاورات لوضع هذا البرنامج الذي سيركز على تنمية المهارات الزراعية، مع ربط الصلات مع القطاع الخاص من أجل مساعدة المشاركين على إيجاد فرص عمل طويلة الأجل. وسيستند البرنامج إلى الدائرة الوطنية للمتطوعين الشباب التي تركز على الصحة والتعليم.

### التوصيات ذات الأولوية للسنة المقبلة

٥٥ - بينما تبقى الأسباب الجذرية للتراع في ليبيريا، ولا سيما الانقسام التاريخي في المجتمع، وثيقة الصلة بتعزيز السلام، يلزم أن تقوم الحكومة بالمزيد من العمل المتضافر من أجل معالجة هذه الأسباب الجذرية على نحو فعال. وفي حال عدم زيادة تركيز الاهتمام، يرجح أن تفضي الجهود المبذولة لتعزيز مؤسسات الأمن والعدالة إلى انعكاس طابع التفكك الذي يسم المجتمع الليبيري في هذه المؤسسات، مع تعريض شرعيتها للطعن. ويشكل تعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، بدورهما، المكونين الأساسيين للمصالحة في ليبيريا. وتقتضي أوجه الترابط بين مجالات المصالحة الوطنية وتعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني أن تواكب الأنشطة في جميع القطاعات الثلاثة بعضها بعضاً من أجل منع نشوء مؤسسات الدولة على أساس عقد اجتماعي تمييزي.

٥٦ - ولا تزال التزامات الحكومة بشأن الحوار واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تتسم بالأهمية والإلحاح. وتقتصر أهداف جديدة في الجدول ٣ لدفع جهود المصالحة الوطنية، مع إيلاء المراعاة الواجبة لاعتبارات حقوق الإنسان. وسيتواصل أيضاً رصد المشاريع الموجهة إلى الشباب بالتزامن مع مواصلة تطويرها والبدء في تنفيذها.

### الجدول ٣

التنقيح المقترح للأهداف في مجال المصالحة الوطنية، المقرر تنفيذها بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢

التزامات الحكومة	الأهداف المقترحة
زيادة الحوارات الشاملة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، لمناقشة أمور منها تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وقضايا الأراضي	• تقديم تقارير الحكومة في الوقت المناسب وفقاً لقانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
إيجاد الإرادة السياسية اللازمة كي تفي اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بولايتها	• الانتهاء من وضع استراتيجية للمصالحة الوطنية
استكشاف إمكانية وضع مبادرة تجريبية وطنية لتقديم الخدمات للشباب	• تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالمصالحة الوطنية
	• تنفيذ خطة عمل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان
	• تنفيذ البرنامج الوطني لتقديم الخدمات للشباب من أجل تحقيق السلام والتنمية

## رابعاً - التزامات لجنة بناء السلام

### ألف - البرمجة والتنسيق

٥٧ - يتمثل أحد أهم الإنجازات المحققة في الماضي القريب في تحويل بيان الالتزامات المتبادلة إلى برنامج بناء السلام الليبري. وتوضع المشاريع والأنشطة التي تتوافق مع جميع التزامات الحكومة الواردة في البيان، ويحدد البرنامج أولويات وتسلسل هذه التدخلات على مدى فترة ثلاث سنوات (٢٠١١-٢٠١٣). ويستند البرنامج وبيان الالتزامات المتبادلة إلى استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ وإلى الخطط الاستراتيجية في مجالي الأمن والعدالة ويسترشدان بها<sup>(٢٠)</sup>. ويجري إدماج العمل المضطلع به في إطار برنامج بناء السلام الليبري في التخطيط الجاري لتنقيح استراتيجية الحد من الفقر وخطة التنمية الطويلة الأجل المعنونة "الرؤية في أفق عام ٢٠٣٠: تحقيق نهضة ليبريا".

٥٨ - وكانت العملية نموذجية في تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية التي طرحت في عدد من الدراسات، بما في ذلك استعراض لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠ ومبادئ العمل الدولي السليم في الدول والأوضاع الهشة (مبادئ الدول الهشة). وبالإضافة إلى إدراج خطة جرى تحديد أولوياتها وتسلسلها وتتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية، تتمثل نقاط قوة العملية في ما يلي:

(أ) تعزيز التنسيق والتماسك؛

(ب) قيادة حكومية مع مشاركة حكومية واسعة النطاق في الفروع الوزارية والتقنية على حد سواء؛

(ج) مراعاة اعتبارات الميزانية الوطنية عند التخطيط؛

(د) عمليات تخطيط وتنفيذ تتسم بالشمول والمشاركة؛

(هـ) بناء الروابط بين الميدان ولجنة بناء السلام.

٥٩ - وعلى الرغم من أن إعداد برنامج بناء السلام الليبري كان شاقاً، فإن العملية أدت إلى تحسين التنسيق. وأنشئ هيكل تنسيق ذو شقين يتألف من ثلاث هيئات رئيسية. ويتمثل الشق الأول في اللجنة التوجيهية المشتركة التي تتولى المسؤولية عن تخصيص أموال صندوق

(٢٠) استراتيجية الأمن الوطني، والخطة الاستراتيجية الوطنية لليبريا، والخطة الاستراتيجية لمكتب الهجرة والتجنيس، والخطة الاستراتيجية لوزارة العدل، والخطة الاستراتيجية للقضاء، والخطة الاستراتيجية لمكتب التأهيل والإصلاحات.

بناء السلام. ويتبع للجنة فريقان استشاريان تقنيان يقابلان عنصري البرنامج: (أ) العدالة والأمن و (ب) المصالحة الوطنية. وتتيح هذه الهياكل اتباع نهج شامل يشرك الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني الوطني. وقادت الحكومة هذه العملية وحشدت جميع الوكالات الحكومية المعنية، بما فيها وزارة المالية، على الصعيدين التقني والوزاري.

٦٠ - وتستكمل هذه الهياكل بالعمل الذي يضطلع به فريق التنسيق بين الجهات المانحة في مجالي العدالة والأمن. وقد قامت السويد، بالتشاور مع أيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بإنشاء هذا الفريق في ليبيريا، وهو يعالج الفجوة في تبادل المعلومات بين الجهات المانحة الرئيسية في هذين القطاعين. وفي المقابل، تيسر الأنشطة التي يضطلع بها هذا الفريق عمل الجهات المانحة، حيث يقدم الدعم بطريقة أكثر تركيزا وعلى نحو تكميلي للشرطة الوطنية لليبيريا ومكتب الهجرة والتجنيس والمسؤولين في مجال العدالة. غير أن بعض الدول التي تقدم المساعدات الثنائية في هذين القطاعين ليست أعضاء في هذا الفريق بعد، مما يحذر من الاستفادة الكاملة من المساعدة لمعالجة الثغرات الحرجة التي حددها الحكومة وأقرتها لجنة بناء السلام.

٦١ - وشاركت لجنة بناء السلام مشاركة فعالة في بلورة برنامج بناء السلام الليبيري، حيث أجرت تبادلا للتعليقات الخطية. وقام الفريق التوجيهي<sup>(٢١)</sup> أيضا بتبادل الآراء مع اللجنة التوجيهية المشتركة والفريق الاستشاري التقني المعني بالعدالة والأمن عن طريق التداول بالفيديو. ونتيجة لثلاث بعثات إلى ليبيريا وغير ذلك من الاجتماعات المعقودة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيريا، نشأت روابط قوية بين لجنة بناء السلام في مقرها في نيويورك وأصحاب المصلحة في ليبيريا.

٦٢ - غير أن التنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية يلاقي صعوبة. فليس للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مكتب في ليبيريا أو في نيويورك. وكان من المقرر أن يقوم رئيس اللجنة ببعثة، ولكنها أرجئت بسبب تضارب جداول الأعمال إلى موعد لم يحدد بعد؛ وذهب زملاء من مكتب دعم بناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام نيابة عن الرئيس، وأجروا اتصالا أوليا.

(٢١) يضم الفريق التوجيهي أعضاء من تشكيلة ليبيريا، وافقوا على العمل بشكل وثيق مع الرئيس للمساعدة على ضمان أن تفي لجنة بناء السلام بالالتزامات الواردة في بيان الالتزامات المتبادلة. ويجتمع أعضاء هذا الفريق المفتوح العضوية على أساس غير رسمي. ويضم الفريق حاليا في عضويته: أوكرانيا وأيرلندا والسويد والصين وغانا وليبيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٦٣ - وفيما يتعلق بمبادرة ساحل غرب أفريقيا، تشارك تشكيلة ليبيريا في الجهود التي تبذلها تشكيلات أخرى في غرب أفريقيا. وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، تقوم هذه التشكيلات بتحديد سبل دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

### توصيات للسنة المقبلة

٦٤ - تكشف الجهود المبذولة في سياق إعداد برنامج بناء السلام الليبيري عن الجدية التي تتعامل بها كل من حكومة ليبيريا ولجنة بناء السلام مع التزامات كل منهما. وفي نفس الوقت، وعلى نحو ما تمت مناقشته في فروع أخرى من هذا التقرير، رغم تعزيز تنسيق الجهود واتساقها، تظل هناك بعض الثغرات تقدم بشأنها التوصيتان أدناه:

(أ) تعديل التزام لجنة بناء السلام فيما يتعلق بدعم التنسيق لزيادة توضيح الحاجة إلى الاتساق فيما بين الجهات المانحة. ومن شأن هذا أن يتمشى مع استعراض اللجنة لعام ٢٠١٠، الذي تشير فيه إلى أن اللجنة عليها أن تستخدم وزنها السياسي لكي تلتزم تحقيق المواءمة بين الفعاليات المختلفة توخياً لتحقيق نفس الغايات الطموحة، وأن التشتت والتجزئة على المستويات الإقليمية، فضلاً عن التنافس فيما بين فعاليات الأمم المتحدة، وكذلك فيما بين المنظمات الدولية والمانحين على المستوى الدولي، أمور تنال بعامة من جهود المعونة بأكملها، بل من شأنها أن تقوّض بصورة بالغة الخطورة جهود بناء السلام (A/64/868-S/2010/393، الفقرتان ٥٨ و ٥٩). وتخص الصياغة الحالية للالتزام بالذكر الأمم المتحدة فقط؛

(ب) ينبغي للجنة بناء السلام أيضاً أن تعزز جهودها بهدف إشراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي إطار الالتزام ذاته، لم تبرز مبادرة نهر ماكونا باعتبارها عنصراً رئيسياً، وبذلك يمكن حذفها.

٦٥ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي لبرنامج بناء السلام الليبيري، الذي أصبح بمثابة وثيقة البرنامج الرئيسية، أن يحل محل الإحالات إلى خطة الأولويات. وترد المقترحات المشار إليها أعلاه في الجدول ٤، إلى جانب المقترحات المتعلقة بالأهداف المنقحة القابلة للتنفيذ.

## الجدول ٤

## التنقيح المقترح للأهداف في مجال البرمجة والتنسيق، المقرر تنفيذه بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢

التزامات لجنة بناء السلام	الأهداف المقترحة
المساهمة، على نحو منفرد أو جماعي، في دعم الاتساق في جهود بناء السلام في ليبيريا من خلال التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري، وتشجيع التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيد القطري وكذلك في المقر والعواصم الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>المشاركة في اجتماعات فرقة العمل المتكاملة الخاصة بالبعثة في ليبيريا على مستوى كبار المسؤولين</li> <li>إشراك الأطراف الفاعلة المهتمة (مثل الأوساط الأكاديمية ومراكز التفكير والمنظمات غير الحكومية والخبراء) من خلال المدخلات في الوثائق والمشاركة في الاجتماعات وما إلى ذلك</li> <li>توفير تقييمات لآليات التنسيق ولاتساق الجهود (في تقارير البعثة مثلاً)</li> <li>دعوة اللجنة التوجيهية المشتركة وشركاء آخرين للانضمام إلى اجتماعات التشكيلة أو الفريق التوجيهي عن طريق التداول بالفيديو</li> <li>زيارة مواقع المشاريع والالتقاء بشركاء التنفيذ خلال الرحلات الميدانية</li> <li>تحديد وسائل إسهام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مداولات لجنة بناء السلام</li> <li>مواصلة تنسيق الجهود مع لجنة بناء السلام والتشكيلات في غرب أفريقيا، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والإنتربول</li> </ul>
رصد إعداد برنامج بناء السلام الليبري وتنفيذه بهدف الدعوة إلى العمل بفعالية من أجل معالجة أولويات بناء السلام المشار إليها في بيان الالتزامات المتبادلة	
العمل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاستفادة من مساهمات تلك الأطراف في بناء سلام دائم في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية	

## باء - الدور الاستشاري للجنة بناء السلام

٦٦ - تستفيد لجنة بناء السلام من ثروة من الخبرات للتوصل إلى توصيات مستقلة بشأن تحديات بناء السلام في ليبيريا. وتُطلع المحاورين في ليبيريا وأعضاء مجلس الأمن على التحليل الذي تقوم به<sup>(٢٢)</sup>.

٦٧ - ولهذا الغرض، يسرت ثلاث بعثات ميدانية ومؤتمرات منتظمة للتداول بالفيديو تبادل الآراء بانتظام بين اللجنة وأصحاب المصلحة الوطنيين. وخلال ثلاث بعثات ميدانية، اكتسبت اللجنة مجموعة من الرؤى من أصحاب المصلحة الوطنيين. وشملت كل بعثة من البعثات رحلات إلى المقاطعات النائية للاستماع إلى ممثلي مجموعات الشباب، ومحافل برنامج إشراك المرأة في بناء السلام (شبكة إشراك المرأة في بناء السلام، وهي مجموعة تلقى ترحيباً دولياً حيث مُنح ليماه غبويي، منسقة السابق، جائزة نوبل للسلام)، والمقاتلين السابقين، والزعماء التقليديين، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وشخصيات ليبيرية بارزة. كما تمت زيارة مرافق للعدالة والأمن، مما أعطى للجنة نظرة دقيقة على ظروف عمل مسؤولي الحكومة. وانضم مسؤولون كبار إلى الرحلات الميدانية للجنة إضافة إلى الاجتماعات التي تعقد مع المسؤولين الرئيسيين من فروع الحكومة الثلاثة جميعها.

٦٨ - وعلى الصعيد الدولي، أقامت اللجنة شراكات مع السلك الدبلوماسي، وسائر كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومراكز التفكير، والأوساط الأكاديمية، والخبراء التقنيين. ورافق خبير قانوني مستقل البعثة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبذلك اكتسبت اللجنة رؤية بالغة الأهمية عن التراع الليبري، وأبلغت بالتفاصيل التشغيلية. ومع أنه شكك في مدى تعمق اللجنة في البحث، فإن الرؤى التي تلقتها أتاحت لها المشاركة بشكل جوهري في المناقشات الاستراتيجية والدعوة إلى السياسات على نحو يتسم بالمصداقية. وانسجم صوته مع صوت المجتمع الدولي، كما أنها نجحت في المضي قدماً بالمناقشات الجارية مع الحكومة، فيما يتعلق بأمور منها بعض المواضيع الحساسة من قبيل الممارسة القانونية من قبل غير الليبريين، وإدارة الأمن، وآليات الإشراف، وبرامج التعويض عن الأراضي، والمصالحة الوطنية.

(٢٢) قدم رئيس لجنة بناء السلام إحاطة لأعضاء مجلس الأمن في ثلاث مناسبات: ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. كما أُطلع أعضاء مجلس الأمن على تقرير البعثة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في بيانات رئيس اللجنة، المتاحة على الموقع: [http://www.un.org/en/peacebuilding/st\\_chair.shtml](http://www.un.org/en/peacebuilding/st_chair.shtml).

٦٩ - وفي عام ٢٠١٢، ستركز اللجنة على انتقال إدارة الأمن من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى الحكومة عن طريق مشاريع محددة في الميدان، ولا سيما المراكز الإقليمية المعنية بالعدالة والأمن. وستسهم اللجنة أيضا في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالمصالحة الوطنية وظهور عقد اجتماعي في ليبيريا.

### التوصيات ذات الأولوية للسنة المقبلة

٧٠ - لقد نصبت لجنة بناء السلام نفسها كطرف فاعل له دراية بالأمر ويمكنه الإسهام في توطيد السلام في ليبيريا من خلال إسداء المشورة. وسيكون بمقدور اللجنة تقديم بعض الدروس القيمة المستفادة من ليبيريا والتي لها صلة بالمناقشات الجارية بشأن بناء السلام على الصعيد العالمي، وهي تتمثل في تحديد المرحلة التي ينبغي فيها لبلد من البلدان أن يدرج في جدول أعمال اللجنة، والتحديات المطروحة لدى وضع نهج متسقة، وسبل تعبئة الموارد والممارسة السليمة فيما يتعلق بسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، لا سيما لأنهما يتصلان ببناء الدولة وبناء السلام.

٧١ - ولم يقترح إدخال أي تغييرات لتنقيح الالتزامات الحالية. بينما تقترح أهداف جديدة في الجدول ٥.

### الجدول ٥

الأهداف الجديدة فيما يتعلق بالدور الاستشاري للجنة بناء السلام، المقرر تنفيذها في آب/أغسطس ٢٠١٢

التزامات لجنة بناء السلام	الأهداف المقترحة
إسداء المشورة لحكومة وشعب ليبيريا بشأن الدروس المستفادة، وبخاصة فيما يتعلق بجيافة الأراضي وما يتصل بها من حقوق، والمواءمة بين النظم القانونية التقليدية والتشريعية والمصالحة، وهي الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة لتكون بمثابة صوت موضوعي وتوفر، حسب الاقتضاء، الزخم السياسي المطلوب لإبقاء العمليات ذات الصلة على الطريق الصحيح	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستمرار في الشراكة مع الخبراء في مجالات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن</li> <li>• تجميع الممارسات المقارنة بشأن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والإعادة إلى الوطن، وإقامة النصب التذكارية، والتوثيق التاريخي، والرموز الوطنية لإطلاع حكومة وشعب ليبيريا عليها عن طريق عقد اجتماعات وإعداد تقارير وعن طريق أشكال مختلفة من توعية الجمهور، بما فيها النشرات الصحفية والمقابلات الإذاعية وما إلى ذلك</li> </ul>

التزامات لجنة بناء السلام	الأهداف المقترحة
المساهمة في المداولات المتعلقة بليريا، لا سيما في مجلس الأمن، عن طريق إسداء المشورة بشأن الأولويات الثلاث لبناء السلام التي تهدف إلى كفالة انتقال إدارة الأمن على نحو مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في ليريا إلى حكومة ليريا	• تبادل التقارير التحليلية للبعثة مع أعضاء مجلس الأمن
	• تقديم إحاطات إعلامية لأعضاء مجلس الأمن خلال اجتماعاته نصف السنوية بشأن ليريا
	• الاجتماع بانتظام مع الأمناء العامين المساعدين في إدارة عمليات حفظ السلام
	• تقديم إسهامات في بعثة التقييم التقني المقبلة للأمم المتحدة

## جيم - تعبئة الموارد والتوعية

٧٢ - تؤدي المواءمة بين برنامج بناء السلام الليبري وبيان الالتزامات المتبادلة، إلى جانب المشاركة الفعالة للجنة بناء السلام في إعداد البرنامج وتنفيذه، إلى تثبيت قدرة اللجنة على تعبئة الموارد. وفي انتظار إتاحة التفاصيل البرنامجية، أجرى رئيس اللجنة اتصالات مع حكوميّ النرويج والولايات المتحدة، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وفي واشنطن العاصمة، شارك رئيس اللجنة أيضا في اجتماع مائدة مستديرة حضرها طائفة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مجال الدعوة والسياسات والتعليم والتمويل في البلدان الخارجة من النزاعات. وقد أدى ذلك إلى إنشاء شبكة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية ما فتئت تنمو بفضل إجراء اتصالات جديدة، وهي تشمل حاليا أزيد من ٧٥ فردا. ويجري إطلاق هذه المجموعة على التطورات في اللجنة فيما يتعلق بليريا. ومن المفترض أن تُؤتي هذه الجهود ثمارها في السنة الثانية من مشاركة اللجنة.

٧٣ - ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وخطة عمل لتعبئة الموارد لتسهيل توصيل رئيس اللجنة وأعضاء تشكيلة ليريا إلى نهج محدد الأهداف. وسوف تسترشد اللجنة في ما تبذله من جهود لتعبئة الموارد بمبادئ السيطرة الوطنية والاستدامة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي تتبادل أيضا الأفكار مع مكتب دعم بناء السلام بشأن كيفية توزيع موارد صندوق بناء السلام بغية تيسير ما تبذله من جهود لتعبئة الموارد. والمراكز الإقليمية المعنية بالعدالة والأمن هي خير مثال على تخصيص موارد صندوق بناء السلام لبدء مشروع من المشاريع، مما يتيح فرصة للجنة لتعزيز توسيع نطاق المشروع استنادا إلى نجاح التنفيذ الأولي. وقدم صندوق بناء السلام مساهمة مالية أولية بلغت قيمتها ٢٠,٤ مليون دولار في المجموع في تموز/يوليه ٢٠١١ من أجل دعم تنفيذ برنامج بناء السلام الليبري.



وقامت اللجنة التوجيهية المشتركة في وقت لاحق بإعداد وإقرار خطة عمل محددة التكاليف تبين كيفية إنفاق المساهمة الأولية لصندوق بناء السلام ومدى تكامل هذا التمويل مع سائر أدوات التمويل المتاحة.

٧٤ - ولم يقترح إدخال أي تغييرات لتنقيح الالتزامات الحالية. بينما تقترح أهداف جديدة في الجدول ٦.

#### الجدول ٦

#### الأهداف الجديدة في مجالي تعبئة الموارد والتوعية

التزامات لجنة بناء السلام	الأهداف المقترحة
تعبئة الموارد اللازمة لتطبيق أولويات بناء السلام المحددة في البيان الحالي للالتزامات المتبادلة وفي برنامج بناء السلام الليبري الذي يدعو إلى أن تفي الجهات المانحة المختلفة بتعهداتها والتزاماتها وإلى التنسيق الفعال فيما بينها	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التواصل والتنسيق مع المسؤولين الليبرين والجهات الحكومية والحكومية الدولية في البلدان المانحة التقليدية</li> <li>• الاتصال بالمؤسسات التي قد يلتمس منها تمويل لصالح ليبريا</li> <li>• ترتيب متابعة مع مصرف التنمية الأفريقي تركز على ليبريا</li> </ul>
توسيع قاعدة المانحين لليبريا وتشجيع توسيع نطاق مشاركة الشركاء في جميع المحافل الدولية التي يمكن من خلالها حشد الدعم لليبريا	<ul style="list-style-type: none"> <li>• رصد أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في ليبريا بغية تحديد آفاق جمع الأموال</li> <li>• إجراء اتصالات مع الدول التي لديها شركات متعددة الجنسيات تعمل في ليبريا</li> <li>• التماس موارد عينية من الدول في المنطقة الإقليمية</li> </ul>
استمرار جذب الاهتمام واتخاذ تدابير داخل المجتمع الدولي من أجل دعم عملية بناء السلام عن طريق إلقاء الضوء على التقدم المحرز في جهود بناء السلام في البلد، فضلا عن التحديات والمخاطر التي تواجهها والفرص التي تتيحها	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إلقاء محاضرات في مناسبات مختلفة (مثل مجلس العلاقات الخارجية، ومجالس الإدارة في الأمم المتحدة، واجتماعات المائدة المستديرة، والجامعات) للدعوة لصالح الليبرين</li> </ul>

## دال - الاستعراض

٧٥ - يقترح إجراء استعراض سنوي لبيان الالتزامات المتبادلة. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم استعراض التقدم المحرز على نحو مستمر، وذلك أساساً عن طريق تقارير البعثة. ومن المتوقع أن يتكرر هذا المستوى من المشاركة في العام المقبل. ويتوقع الاضطلاع ببعثتين: إحداهما بعد تنصيب الحكومة المنتخبة حديثاً وإبان فترة الاضطلاع ببعثة الأمم المتحدة المقررة للتقييم التقني، والأخرى في منتصف العام قبل استعراض مجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٧٦ - وقد أدرجت كل التغييرات المقترحة في وثيقة ختامية لكي تعتمد اللجنة التوجيهية المشتركة وتشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام. وستحل هذه الوثيقة الختامية محل بيان الالتزامات المتبادلة.